توظيف المعيار الاجتماعي في فهم الخطاب اللساني العربي "دراسة سوسيولسانية في نماذج مختارة"

هشام فرّوم [*1] ، هدى زيام [2]

[1] جامعة الشّاذلي بن جديد- الطّارف ، Ziem3345@gmail.com

[2] جامعة الشّاذلي بن جديد- الطّارف ، hichamferroum@gmail.com

الإرسال: 2019/12/05 القبول:2020/11/23 النشر: 2020/12/10.

الملخص:

شاع في العصر الحديث بين اللغويين درس الخطاب اللساني وفق أبعاد منهجية وموضوعية أكثر وضوحًا وتحديدًا ما لم يُتح له من قبل ، وكان ذلك بسبب إحكام الربط بين اللسانيات والعلوم الإنسانية. وعلى هذا الأساس أصبحت الدراسات المتعلقة بالاجتماع والذهن والإدراك والإعلام الآلي محط اهتمام اللسانيين ؛ لذا سنحاول في هذا البحث دراسة الخطاب اللساني العربي على أنه فعل اجتماعي محض كسائر الظواهر الاجتماعية الأخرى ، يتأثر بما في المجتمع من أعراف وتقاليد ومعتقدات ؛ لأن هناك كثيرا من الظواهر لا يمكن فهمها والإحاطة بها إلا من خلال فهمنا لسياقها الاجتماعي المستعملة فيه ، بل ولأن العلاقة بين الخطاب اللساني والمجتمع علاقة تلاحم وتفاعل دائم ، وعليه سنأخذ نماذج من خطابات اللسانيين العرب الذين شكل المعيار الاجتماعي خيطًا منهجيًا وصفيًا ودورًا بارزًا عند ممارستهم اللغوية.

الكلمات المفاتيح: السياق ؛ الخطاب اللساني ؛ المعيار الاجتماعي ؛ دراسة سوسيولسانية.

[*] **المؤلف المرسل**: هشام فرّوم ، hichamferroum@gmail.com.

Employing the Social Standards in Understanding Arabic Linguistic Discourse "Sociological Study in Selected Models"

Abstract: Recently, the linguists studied the linguistic discourse more specifically in a more systematic and objective way due to the close relationship between linguistics and human sciences. Therefore, studies concern sociology, cognition, and informatics become the linguists' interest. On this basis, in this research, we are going to study the Arabic linguistic discourse as a purely social act like any other social phenomenon that is influenced by customs, traditions and beliefs of that society because there are a lot of social phenomena can only be understood and observed through our understanding of their social context and of their relationship to linguistic discourse. Hence, we selected some Arabic linguistic models whose social standards have been a descriptive and a prominent thread in their linguistic practice. In addition, we focus on exploring the linguistic perception and analysis as well as highlighting the role of social standards in understanding and interpreting its syntax such as delay and deletion, and late speech movements.

Key words: context, linguistic discourse, social standards, Sociolinguistic study.

1- مقدّمة:

ينبغي أن تحوي مقدمة المقال على تحديد موضوع الدّراسة ، وإبراز إشكالية البحث الفرضيات المناسبة ، بالإضافة إلى تحديد أهداف البحث ومنهجيته.

مما لاشكّ فيه أن البحوث اللسانية قد بلغت في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات ما بلغت من تقدمٍ وتطورٍ وانفتاحٍ على المعارف الاجتماعية والنفسية والحاسوبية والعرفانية والأنتروبولوجية...؛ أسهمت جميعها في ولادة تخصصات لسانية جديدة من نحو: علم الاجتماع اللغوي ، إذ مَثَّل هذا الفرع حضوراً قوياً للسانيات باعتباره العلم الذي يهتم بدراسة اللغة بوصفها ظاهرة اجتماعية ويحاول معرفة كيف تُستخدم هذه اللغة؟ ومتى؟ ولماذا؟ متجاوزاً بنيتها الداخلية ، مما يؤكد حيوية هذا العلم وتحقيقه للتكامل المعرفي.

وعليه سنحاول في هذه الدراسة الإجرائية – والتي نأمل أن تكون إضافةً جديدةً في حقل علم الاجتماع اللغوي- تقديم مقاربة سوسيولسانية لفهم وتفسير نماذج من الخطاب اللساني العربي الذي كثيرا ما يخرج عن مدلوله نظرًا للظروف الاجتماعية والبيئية ، كالتفاوت في الطبقات والتقاليد والعادات وحال المتكلم والمخاطب والتاريخ والبنى الثقافية والسياسة والدينية ...

وبناءً على هذا الطرح إننا نتساءل:

هل يصلح المنهج الاجتماعي في فهم وتفسير الخطاب اللساني العربي من حيث الوصف والتعليل والتركيب والنقد؟

هل يفي البعد اللغوي الداخلي بالغرض أم أنَّ إضافة المعيار الاجتماعي يتوافق والطبيعة الاجتماعية للغة ووظيفتها؟

ما هي المعايير الاجتماعية التي تحكم الخطاب اللساني العربي؟

هل المعيار الاجتماعي عند اللغويين القدامى والمعاصرين مبدأ أساسيٌّ أم لا؟

2. مصطلح المعيار الاجتماعي في الكتابات اللسانية القديمة والحديثة:

ترتبط اللغة بالمجتمع ارتباطًا وثيقًا ، فهي المرآة التي تعكس المجتمع و مظاهره من حضارة ورقي أو تخلف وضعف ، كما تفصح عن العلاقات الشخصية والقيم الثقافية السائدة في المجتمع لذلك لا يمكن فهم اللغة وقوانينها وتطورها بمعزل عن حركة المجتمع الناطق بها.[1] وهذا ما يفسر حضور المعيار الاجتماعي والاحتكام إليه عند الممارسة اللغوية.

وتكمن أهمية دراسة اللّغة في سياقها الاجتماعي ، "في الوقوف على الظواهر الاجتماعية ؛ لمعرفة اللّغة مع محيطها ، وأثر العوامل الخارجيّة والمتغيّرات الاجتماعيّة في استعمال اللّغة"[2].

وبناءً على هذا يُعنى علم اللّغة الاجتماعي بملاحظة التفاعل بين اللّغة والمجتمع وتأثير كل منهما في الآخر، معتمدًا على مبادئ علم اللغة وعلم الاجتماع؛ بحيث يؤدّي تحليل البنية اللّغويّة إلى الكشف عن البنى الاجتماعية في إطار اجتماعي يعرّفه الاجتماعيّون بأنّه "نسقٌ من العلاقات المشفّرة والثابتة والمتجدّدة في صلب مؤسسة المجتمع التي توزع المراكز وتحدد المهمات والمواقع المختلفة بين أعضاء الجماعة"[3]. فالسياق الاجتماعي للغة يكشف عن عدة جوانب تسهم في تشكيلها ومن ثم "فدراسة الكلام دون الرجوع إلى المجتمع الذي يتحدث فيه هو استبعادٌ لاحتمالات وجود تفسيرات اجتماعية للأبنية والصيغ المستخدمة في الكلام"[4].

وأما عن موضوع علم اللغة الاجتماعي فيكمن في "اكتشاف الأسس أو المعايير الاجتماعية التي تحكم السلوك اللغوي، ودراسة علاقة اللغة كظاهرة اجتماعية بغيرها من الظواهر الاجتماعية الأخرى تأثيرًا فيها وتأثرًا بها"[5]، ولهذا يعالج اللسانيون الاجتماعيون "مشكلة التغيرات اللغوية والفقر اللغوي، والتغيرات النحوية وأسبابها في بنية اجتماعية معينة، مع الأخذ بعين الاعتبار حالة المتكلم ونوع الخطاب اللّغويّ الذي يستعمله، ووظيفة الأفراد المخاطبين ومستوياتهم"[6]. ويبدو تأثير المعيار الاجتماعي في الخطاب اللغوي من خلال اختلاف اللغة باختلاف البيئات والأقاليم (كالشمال والجنوب والشرق والغرب)، واختلاف الطبقات (المثقف والأمي) والجنس (الذكر والأنثى) ...إلخ

وقد تنبه الجاحظ إلى ذلك حين قال: "وكلام الناس في طبقات، كما أنَّ الناس أنفسهم طبقات، فمن الكلام الجزل والسخيف والمليح والحسن والقبيح والخفيف والثقيل وكله عربي وبكل قد تكلموا وبكل قد تمادحوا وتعايبوا"[7].

فالجاحظ في نصه لاحظ ارتباط اللغة بالمجتمع؛ فجعل الخطاب اللغوي للأفراد مستويات ومراتب تعكس التفاوت والطبقية الموجودة في المجتمع، فالطبقة الراقية المتمكنة من اللغة والأدب تنتج خطابًا لغويًا جزلاً ومليحًا، وأما الطبقة الأمية فتنتج خطابًا سخيفًا وقبيحًا... إلخ

وأما عن مفهوم المعيار الاجتماعي فهو عبارة عن "تكوين فرضي معناه ميزان أو مقياس أو قاعدة أو إطار مرجعي للخبرة والإدراك والاتجاهات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي. وتشمل المعايير الاجتماعية التقاليد الدينية والمعايير الأخلاقية والقيم الاجتماعية والأحكام القانونية واللوائح والعرف والعادات والتقاليد.

1-2 مفهوم المعيار الاجتماعي في الكتابات اللسانية القديمة:

لم ترد كلمة السياق بمعناها الاصطلاحي الذي قصده منها في المعاجم العربية ، وإنما وردت بمعنى حسن سرد الكلام ،[8] وبمعنى إخراج الروح ،[9] وإذا وردت كلمة السياق أثناء الحديث كان يقصد منها مجرى الكلام ، فقد ذكر الزمخشري في أساس البلاغة من المجاز قولهم "يسوق الحديث أحسن سياق ، وإليك يساق الحديث"(...) وجئتك بالحديث على سوقه: على سرده.[10] ولعلّ أقدم من جاء به على معنى قريب من المعنى الاصطلاحي الذي نقصده الإمام الشافعي في الرسالة ، يقول: "وأن فطرته أن يخاطب بالشيء منه عامًا ظاهرًا يراد به العام الظاهر ويستغني بأول هذا منه عن آخر هو عامًا ظاهرًا يراد به العام ويدخلها لخاص فيستدل على هذا ببعض ما خوطب به فيه و عامًا ظاهرًا يراد به الخاص و ظاهر يعرف في سياقه أنه يراد به غير ظاهره"[11] ؛ أي أن النص يؤثر على دلالة القول فيعدل به عن الظاهر إلى غيره.

ونستشف هذا المعنى الاصطلاحي من ابن خلدون وإن لم يرد بصريح اللفظ في كلامه عن علم البيان حيث يقول: "هذا العلم حادث في الملة بعد علم العربية ، وهو من العلوم اللسانية ؛ لأنه متعلق بالألفاظ وما تفيده ، ويقصد بها الدلالة عليه من المعاني ، وذلك أن الأمور التي يقصد المتكلم بها إفادة السامع في كلامه هي إما تصور مفردات تسند ويسند إليها ويفضي بعضها إلى بعض ، والدالة على هذه هي المفردات من الأسماء والأفعال والحروف ، وإما تمييز المسندات من المسند إليها والأزمنة ، ويدل عليها بتغير الحركات من الإعراب وأبنية الكلمات وهذه كلها هي صناعة النحو ، ويبقى من الأمور المكتلفة بالواقعات المحتاجة للدلالة ، أحوال المتخاطبين أو الفاعلين ، وما يقتضيه حال الفعل وهو محتاج إلى الدلالة عليه ، لأنه من تمام الإفادة ، إذا حصلت للمتكلم فقد بلغ غاية الإفادة في كلامه ، وإذا لم يشتمل على شيء لها فليس من جنس كلام العرب ، فإن كلامهم واسع ولكل مقام عندهم مقال يختص به بعد كمال الإعراب والإبانة"[12] ، وبهذا يكون ابن خلدون قد نظر إلى اللغة على أنها بنية داخلية وخارجية تفسر على ضوئها الظاهرة النحوية ، وقد راعى المتكلم وظروفه حتى تتحقق الفائدة.

ويشمل المعنى الاجتماعي الزمن الذي دار فيه الحديث ، والمعرفة المشتركة بين المتكلم والسامع ، ومختلف الأشياء والحوادث التي لها صلة بالحدث الكلامي ، ويتسع السياق ليشمل القبول الضمني من قبل المتكلم والسامع لكل الأعراف التي لها علاقة

بالموضوع والاعتقادات ، والمسلمات السابقة المعتمد بها من قبل الجماعة اللغوية التي ينتمي إليها المتكلم والسامع وهو يشمل البيئة اللغوية المحيطة بالكلمة أو الجملة.[13] وعليه فإن المعنى الاجتماعي مرتبط بالمجتمع ومن نحو شخصية المتكلم والسامع وتكوينهما الثقافي.[14]

فعمل اللغة لا يقتصر على العلاقة الطبيعية التي بواسطتها تميز بين جماعات المتكلمين ، بل يتعدى هذه الوظيفة إلى تحديد الطبقات الاجتماعية ، والمنزلة التي شغلها الأفراد أو الطبقة التي يتطلعون إلى الانتماء إليها[15] ؛ أي أننا من خلال الحدث اللغوي نستطيع أن نميز بين طبقة المتحدث والمستمع ، فمثلا تستطيع التعرف على الطبقة الفكرية ، والثقافية لمجموعة من الأفراد ، من خلال الاستماع إلى أحكامهم التي يطلقونها.

وتشكل العوامل والظواهر الاجتماعية الدلالات لأنها ذات علاقة باللغة كحالة الجو مثلا ، والوضع السياسي والاقتصادي...إلخ ، وكل ما يطرأ أثناء الكلام من انفعال أو غضب ، أو غير ذلك. ويقصد بذلك جميع العوامل التي تشكل المقامات المختلفة فالمقال لا بد وأن يناسب المقام ، فمقام "التشكر يباين مقام الشكاية ومقام التهنئة يباين مقام التعزية ومقام المدح يباين مقام الذم ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب ... وكذا مقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي"[16].

وقد كشف ابن جني عن هذا بقوله: "والذي يدل على أنهم قد أحسوا ما أحسسنا وأرادوا وقصدوا ما نسبنا إليهم من إرادته وقصده ؛ شيئان: أحدهما حاضر معنا ، والآخر غائب عنا ، إلا أنه مع أدنى تأمل في حكم الحاضر معنا ، فالغائب ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب ، ووجوهها وتضطر إلى معرفته من أغراضها وقصورها ، من استخفافها شيئًا أو استثقاله ، وتقبله أو إنكاره والأنس به ، الاستيحاش منه ، والرضا به أو التعجب من قائله ، وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقصود ، بل الحالفة على ما في النفوس"[17]. فهو يتعين في بيانه لما قصدته العرب ، بما يشاهده من أحوال المتكلمين ووجوههم ، ممن أتيحت له رؤيتهم في أثناء حديثهم ، وبذلك يكون المعيار الاجتماعي رافدا من الروافد المهمة في در س الخطاب اللساني ، إذ لم تعتمد اعتمادًا تامًا منقطعًا على ملاحظة الشكل الكلامي.

ولقد جعل السكاكي لكل مقام مقالًا يناسبه ، كما ربط بين المقامات المختلفة وطبقة المخاطبين ؛ فمضمون كلام السكاكي يشير إلى أن لكل مقام مقالاً يخصه ، خصصه له المجتمع فأضحى هناك قوانين اجتماعية تمنع تجاوز المقال المحدد لكل مقام.

لذلك لا يجوز تهنئة العربي، بقولنا: "عظم الله أجركم؛ لأنَّ ذلك سيحول التهنئة إلى فأل شرٍّ، على الرغم من أنَّ العبارة تحمل معنى الدعاء الذي يجوز أنْ يقال، في الفرح والشر إلا أنَّ الأعراف الاجتماعية خصته بالشر دون الفرح"[18].

فهذه العبارة وغيرها كثير ممن حدد المجتمع مجال استعمالها ما هي إلا مجموعة من الأصوات البريئة التي يضفي عليها المجتمع معنى مضيئًا لحاجته إلى ذلك المعنى.[19]

وبهذا يكون الحدث اللغوي الواحد مقبولاً عند البعض، مستهجنًا عن البعض الآخر، بسبب اختلاف عادات وتقاليد الشعوب، ومما يوضح ذلك ما أكدته الدراسات الاجتماعية على قبيلة الجونجاني غرب إفريقيا "فهم ينظرون إلى الأسئلة على أنها نوع من تأكيد سيادة فرد على آخر، لذلك ليس من المستحب أن يوجه التلميذ أسئلةً إلى أستاذه"[20]. لذلك فإن السؤال في مثل الشعوب السابقة يعرض صاحبه للاستهجان بل قد يتعدى الأمر ذلك ويعرضه للمساءلة القانونية.

نستنتج مما سبق أن الإحاطة بالمعنى الاجتماعي تتطلب الأخذ بعين الاعتبار: **معنى القول+ العوامل الخارجية** التي تحيط به من أشخاص وأحداث

2-2- مفهوم المعيار الاجتماعي في الكتابات اللسانية الحديثة:

لابد من وقفة مع وجهة نظر تمّام حسّان السياقية، فالتحليل النحوي عنده شبكة من العلاقات السياقية المقالية أو اللفظية، تبدأ من الأصوات ثم الألفاظ وتنتهي إلى التركيب وتحليل هذه العلاقات ورصدها وتصنيفها لا يؤديان إلا إلى المعنى المقالي فقط. ويتبقى بعد ذلك جزء مهم من المعنى لا يكتمل إلا بالسياق الاجتماعي، وهو الشق الثاني من نظرية السياق عند فيرث وبه يكتمل المعنى. وقد عبر عبد القاهر الجرجاني عن مصطلح العلاقات السياقية بمصطلح التعليق أو التعلق، أي "تعلّق اسمٌ باسمٍ، وتعلّق اسمٌ بفعلٍ، وتعلّق حرفٌ بهما"[21]، وفهمه عنه تمام بـ "إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى القرائن اللفظية والمعنوية والحالية؛ لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق، ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعًا في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية"[22]. وجعل الفكرة المركزية في كتابه "مناهج البحث في اللغة" هي الماجريات contextofsituation التي تدل على "كل الملابسات المادية والاجتماعية المحيطة بنطق المنطوق، ويدخل فيها المتكلم والسامعون"[23].

فالمقام إذا يدل على كل ما يحدث أثناء الكلام من انفعالات واستجابات ، وكل ما يتصل بالموقف (المتكلم والسامع) وما يؤثر فيه من قريب أو بعيد.

وفي هذه السياقات المركبة يجد عالم الأصوات ماجرياته ، والنحوي والمعجمي كدلك ماجرياتهم ، ويمكن أن نوضح هده الفكرة بالنماذج التالية المستوحاة من دلائل الإعجاز:[24]

النص الكلامي	التحليل اللغوي	الماجريات	نوع الوظيفة	الاستجابة (التأثر)
قولوا له يسكت	طلب السكوت على وجه الأمر (حسب نوع التنغيم)	في ندوة علمية	توبيخ	قد تكون سلمية.
قولوا له يسكت	طلب السكوت على وجه الاستهزاء والسخرية	في وسط جماعة	مفاخرة	قد تكون عدوانية
زيدٌ ينطلق	الإخبار (حسب نوع التنغيم)	إخبار المتكلم السامع	التجديد	عادية
زيدٌ هو المنطلق	الإخبار على وجه الحصر	التعريف بمن هو المنطلق بعد أن كان مجهولا أو مشكوكًا فيه لدى السامع	الحصر	قد تكون دهشة
منطلقٌ زيدٌ	الإخبار على وجه التقديم	توكيد الخبر لدى السامع بعد	التوكيد	قد تكون إنكارية

		إنكاره له		

الماجريات: نوعها وتأثيرها

أما في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها)، فقد تخلى عن مصطلح الماجريات، وعوّل على التراث كثيرًا، وبخاصة في تأصيل فكرة (سياق الموقف) في التراث العربي، معتمدًا على البلاغيين في ذلك، واتكأ على عبارتين وردتا عندهم هما: لكل مقام مقال، أو لكل كلمة مع صاحبتها مقامًا.[25]

ويوحّد تمام بين مفهوم المقام كما هو عند البلاغيين ومفهوم الموقف كما في النظرية الاجتماعية، يقول: "ولكن البلغاء في إطار شكلية البلاغة التي ذكرناها وبما فطنوا إلى أن اللغة ظاهرة اجتماعية، وأنها شديدة الارتباط بثقافة الشعب، الذي يتكلمها، وأن الثقافة في جملتها يمكن تحليلها بواسطة حصر أنواع المواقف الاجتماعية المختلفة التي يسمون كلاً منها (مقامًا) فمقام الفخر غير مقام المدح، وهما يختلفان عن مقام الدعاء، أو الاستعطاف، أو التمني أو الهجاء، وهلم جرا"[26].

ثم يصل إلى ما يسميه (المعنى الدلالي)[27]، الذي يتكون من معنيين المعنى المقالي (معنى النص)، وهو مكون من المعنى الوظيفي + المعنى المعجمي وهو يشمل القرائن المقالية كلما وجدت. والمعنى المقامي وهو مكون من ظروف أداء المقال؛ وهي التي تشمل على القرائن الحالية (وكل ذلك يسمى المقام).

ولسياق الحال دورٌ رئيسٌ في مجال الدلالة، كما أنَّ له الدور نفسه في تحليل اللغة من خلال ارتباطها بالمعطيات التي تحيط باللغة، إلى جانب أن الدلالة هي الغاية الأساسية من عملية الكلام.

ويمكن أن نشفّ من تعريف دي سوسير (De Saussure) دور السياق: "إنَّ معنى السياق ينبغي أن يشمل لا الكلمات والجمل السابقة واللاحقة فحسب، بل والقطعة كلها والكتاب كله، كما ينبغي أن يشمل بوجه من الوجوه كل ما يتصل بالكلمة من ظروف وملابسات؛ لذا نجد أن السياق لا ينطبق على الكلمات فرادى فحسب، بل على مجموعة الكلمات والوحدات المركبة مهما بلغت من الطول والتنوع، كالكلمات المركبة والمشتقات والجمل التامة وأجزاء الجمل"[28].

ويقول دي سوسير أيضا: "ولكن يجب أن نعترف بأنه لا وجود في ميدان السياق لحدٍ فاصلٍ فصلاً مطلقًا بين الحدث المنتمي إلى اللغة ، الذي هو علامة من علامات الاستعمال الجماعي ، والحدث المنتمي إلى اللفظ المنتمي لحرية الفرد ، ويعسر علينا في عددٍ كبيرٍ من الحالات أن ندرج توليفة ما من الوحدات في هذا الصف أو ذاك ، وذلك لأن كلا العاملين الجماعي والفردي قد ساهما في إنشائها مساهمة يستحيل تحديد نسبتها"[29].

مما سبق يتبين دور السياق كدور الموزع للأدوار المرتبطة بكل عنصر من عناصر اللغة ، فهو يحدد طبيعة الكلمة بالصبغة التي تتناسب مع جهاز النطق ، كما يحدد معناها المراد من خلال تركيبها في الجملة ، وعن طريق توزيع هذه الأدوار يتكون المضمون العام أو الفكرة الكلية.

ولا يقتصر دوره على توزيع هذه الأدوار ، بل يشارك في توزيعها ؛ لأنه الوسط أو المناخ الذي تتم فيه عملية التوزيع ، وهو الجسر الرابط بين الكلمات بعد أن كانت لا قيمة لها منفردة ؛ لأن هذه العناصر لا تقوم بدورها إلا باكتمال الدائرة السياقية بعد أن يتم التفاعل بين مراحلها وهذه المراحل هي:

أ- التماسك السياقي: ويقصد به الترابط بين الكلمات من حيث الوظائف التي تؤديها كل واحدة منها بالنسبة للأخرى في الكلام ، كأن تؤدي الكلمة وظيفة الفاعل بالنسبة للفعل ، أو وظيفة الخبر بالنسبة للمبتدأ ، فأداء كل كلمة وظيفتها النحوية حسب نظام اللغة يؤدي إلى التماسك بينها وبين غيرها من الكلمات في السياق.[30] يتبين لنا أن التماسك السياقي يُبنى على العلاقات المتشابكة بين أجزاء السياق أي بين الأبواب النحوية ففي قوله تعالى{الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم} (الحمد) مبتدأ ولفظ الجلالة (الله)خبر و(رب) صفة للفظ الجلالة ومضاف إلى العالمين و(العالمين) مضاف إليه و(الرحمن الرحيم) صفتان للرب يبدو لنا الوظيفة النحوية لها أثر كبير في بيان المعاني المحصلة من الكلام ، فهي التي تضبطه ، وأداء كل كلمة لوظيفتها النحوية حسب النظام اللغوي يؤدي إلى التماسك بينها وبين غيرها من الكلمات في السياق.

ب- التوافق السياقي: ويقتضي التطابق بين بعض أجزاء الكلام من حيث الشخص (المتكلم والحضور والغيبة) والعدد (الإفراد والتثنية والجمع) والنوع (التذكير والتأنيث) ومن هذا التطابق في العربية التطابق بين المبتدأ والخبر واسم الإشارة والمشار إليه ، والصفة والموصوف ...إلخ ومن الأمثلة: محمد قائم لا قائمان ولا قائمون ويقوم محمد ولا يقومان ولا

يقومون وقام محمد الفاضل لا الفاضلان ولا الفاضلون ولا الفضلاء وقام محمد تاجر القطن لا تاجرا القطن ولا تجاره وقام هو نفسه لا نفساهما ولا أنفسهم فالتوافق ملحوظ في الجملة الاسمية ذات المبتدأ والخبر وفي الجملة الفعلية ذات الفعل والفاعل وفي التابع والمتبوع.

ج- التأثير السياقي: بعد أن تتم المرحلتان السابقتان تؤدي الكلمات وظائفها ويتماسك سياقها بتطابق أجزائها، وبهذا تقوم المراحل الثلاث بتأدية الغرض عند اكتمال الدائرة الكلامية.[31] ففي نحو: "محمد في بل قم على قائل راكب" هذه كلمات متراصة ينقصها التماسك والتوافق والتأثير. وقد عبر عبد السلام المسدي عن ذلك بقوله: "ولا يذهبن بنا هذا المنهج إلى غفلة عن التفاعل العضوي القائم في عملية الخطاب، الذي لا يكون مخاطب بدون مخاطب وخطاب، كما لا يكون مخاطب ولا خطاب ما لم تكتمل أضلاع المثلث، فإذا اهتدينا إلى أن المتكلم عامة يكيف صنعة خطابه حسب أصناف الذين يخاطبهم، وهذا التكييف أو التأقلم ليس اصطناعيًا"[32]. ويقصد عبد السلام المسدي بعملية التكييف والتأقلم عملية الانسجام مع السياق العام.

2-3- أهمية السياق الاجتماعي: تتلخص أهمية السياق فيما يلي:

أ- تحلل الظاهرة اللغوية أو اللسانية تحليلاً يشمل جميع عناصرها، وعن هذه الميزة يقول نهاد الموسى: "وحقًا إنه يظل للسانيات الاجتماعية فضل التصريح الشمولي المجرد عن هذا المنحى في تحليل الظاهرة اللسانية وتفسيرها"[33].

ب- نستطيع أن نعرف الحالة الداخلية للمتكلم، ونحكم على طباعه وإحساسه ومزاجه من خلال خطابه، من حيث قوة الصوت وضعفه ونبرته وحالته المشاهدة، وقد ورد عن ابن جني: "وقال لي بعض مشايخنا رحمهم الله: أنا لا أحسن أن أكلم إنسانًا في الظلمة"[34].

ج- السياق هو العامل المساعد في القدرة على التعبير عما يدور في أذهاننا بعدة صور، وإن أي فكرة من الأفكار يمكن الإبلاغ عنها بأشكال وكيفيات متنوعة، وأن الشحنة الإخبارية يمكن سبكها في صناعة لسانية متعددة.[35]

د- يعد السياق عاملاً من العوامل الأساسية في تبويب الظواهر النحوية من خلال مراعاة حال المخاطب والمخاطب والظروف العامة، وتقوم القواعد النحوية مراعاةً لهذه الظروف؛ لأنَّ هناك تداخل بين العناصر اللغوية، فالعلاقة بين العلاقات السياقية

والعلاقات الترابطية هي التي توحي إلينا بطريقة ما في تبويب الأبواب النحوية ، وتفرض نفسها بنفسها وهي الطريقة التي تتخذها أساسا يبنى عليه النظام النحوي.[36]

هـ- يعد السياق عاملاً من عوامل نموّ اللغة وتطورها لأنها تواكب الظروف العامة لمجتمعها.[37]

و- له أهمية في تعليم اللغة وتعلمها[38] ، وكيف لا تكون له هذه الأهمية وهو التربة الخصبة التي تنبت فيها اللغة والمناخ الملائم لنموها.

3- مفهوم الخطاب اللساني:

تداول اللسانيّون المحدثون مصطلح الخطاب بوصفه "إنتاجًا للمرسلات ، فهو قرين من الكلام أو التلفظ وهو يحيل داخل اللّسان إلى كل ما لا يمكن تجديده خارج مستوى استعمال الفاعل المتكلم لهذا اللسان"[39] ، فمفهوم الخطاب في اللسانيات الخطابية يتأسّس على التواصل أو الممارسة اللّغويّة أو النظر في إنتاج المتكلم للكلام.

و ذكر عبد الرحمن الحاج صالح "أنَّ الخطاب هو كيفية استعمال اللغة في التخاطب أو هو تناول النحاة العرب للكلام بكل ما يحيط به عند حدوثه من أحوال وظروف ، وكذلك الأحوال التي سبقت حدوثه وبقيت مسجلة في ذاكرتهم"[40] ؛ أي إنَّ فهم الكلام عند النّحاة لا يكون إلاّ في حدود سياقاته المحيطة بإنتاجه ؛ فالخطاب هو ممارسة لغويّة أو إنجاز لغوي له ظروفه الخاصة وسياقه الذي أنجز فيه ؛ والّذي يتضمن داخله أشكال الترابط والانسجام الذي يسمح بتأويل الجمل المكونة له.

و يقول الحاج صالح في موضع آخر: "وضع اللغة واستعمالها لفظاً ومعنىً ؛ إذ الأغراض و أحوال الخطاب لا تحصى ولا تعد ولأن واقع اللغة لا ينفع شيئا إلا لإفادة الأغراض ، فالخطاب يقتضي تحصيله اقتران اللفظ بسياقه وما إلى ذلك من القرائن الخطابية كحال الخطاب وعلم المخاطب"[41] . نستنتج ممّا تقدّم أنَّ ربط المتكلم اللغة بالواقع الحي مفروض عليه لتعيين الفائدة من الكلام الذي لا يتحدد إلا ضمن سياق معين.

4- دور المعيار الاجتماعي في فهم الخطاب اللساني:

للعلماء العرب القدامى خطوات رائدة في مراعاتهم الظروف الاجتماعية في وضعهم القواعد النحوية ، وإن لم ترد صريحة بهذا المفهوم[42] ، وكانت أوضح تلك المواطن حديث

أهل البلاغة ، الذين رأوا أنَّ الكلام لا يكون بليغًا إلا إذا كان موافقًا لمقتضى الحال ، حتى إنَّهم خصصوا لبعض المقامات المعينة مقالات تناسبها فجاء قولهم (لكل مقامٍ مقالٌ) ، يعني أن لكل أمر أو فعل أو كلام موضعًا لا يوضع في غيره ، وقد وضح ذلك السكاكي (ت 626هـ) بقوله: "لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة الشكر يباين مقام الشكاية ومقام التهنئة يباين مقام التعزية ومقام المدح يباين مقام الذم (...) فلكل كلمةٍ مع صاحبتها مقامٌ ولكل حدٍ ينتهي إليه الكلام مقامٌ وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به وهو الذي نسميه مقتضى الحال"[43] .

لقد تفطن البلاغيون إلى أنَّ الكلام ظاهرة اجتماعية ، وأخذوا بالاعتبار (المتكلم والسامع) ، وما يحيط بهما من ظروف لحظة أداء الكلام ، فالمتكلم يُراعي المقام في اختياره للأسلوب الملائم ، فقد يختار الإيجاز على الإطناب ، أو الوصل على الفصل ، أو الحذف على الذكر ، أو التوكيد بمؤكدٍ واحدٍ أو اثنين أو ثلاثةٍ حسب المقام ، "ويراعي المستمع كطرفٍ آخر من أطراف التواصل ، فيلقي الكلام خاليًا من المؤكدات إذا كان المستمع خالي الذهن ، كأن يقول: (السماء صافيةٌ) ، ويلقيه مؤكدًا بمؤكدٍ إذا كان مترددًا متحيرًا ، كأن يقول: (إن السماء صافيةٌ) ويلقيه مؤكدًا بأكثر من مؤكدٍ إذا كان منكرًا كأن يقلو: (إن السماء لصافية)"[44] .

وتكشف الإشارات التي تركها اللغويون القدماء معرفتهم لسياق الحال وتوظيفه في إدراك المعنى ، وقد يصحب الكلام علامات دالة على قصد المتكلم من كلامه كالعلامات التي في الوجه من رضًا أو أنسٍ ، واستيحاشٍ وتعجبٍ ، وفي هذا يقول ابن جني: "فليت شعري إذا شاهد أبو عمرو وابن أبي إسحاق ويونس ، وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه وأبو الحسن وأبو زيد وخلف الأحمر والأصمعي ، ومن في الطبقة والوقت من علماء البلدين وجوه العرب فيما تتعاطاه من كلامها وتقصد له من أغراضها ألا تستفيد بتلك المشاهدة وذلك الحضور ما لا تؤديه الحكايات ولا تضبطه الروايات فتضطر إلى قصود العرب وغوامض ما في أنفسها حتى لو حلف منهم حالف على غرض دلته عليه إشارةٌ لا عبارةٌ لكان عند نفسه وعند جميع من يحضر حاله صادقًا فيه غير متهم الرأي والنحيزة والعقل"[45] .

فابن جني يرى أنَّ الإشارة وما تصاحبها ؛ أي الحدث غير الكلامي ، أبلغ عنده من العبارة أو الحدث الكلامي ، ويرى أنَّ التصرفات التي تَبْدُرُ ، والملامح التي تتشكل على الوجه ، تُصوّر ما في النفس تصويرا يقوم على صِدْقِ القول ، ونراه يركز على دور المتكلم في توضيح

المقصود من كلامه ؛ بحيث تكون عواطفه وعلامات وجهه وإشاراته رديفًا مساعدًا للسياق اللغوي في توضيح مراده ، ويُدلّل ابن جني على ذلك بقول نعيم بن الحارث:

تقول وقد صكت وجهها بيمينها أبعلي هذا بالرحى المتقاعس ؟

فالذي سمع كلامها مباشرة ؛ أي قولها (أبعلي هذا بالرحى المتقاعس ؟) ، وشاهدها تصك وجهها بيديها في الوقت نفسه ، سيعلم قوة إنكارها وتعاظم الصورة لها ، وسيكون أشد تأثرًا ، ومن هنا تلاحظ أنَّ ابن جني عَوَّلَ بشكلٍ كبيرٍ في استخلاص المعنى على حركات الوجه (الحال المشاهدة) التي يمكن أن تنوب عن اللفظ ، ويكون له تأثيره في بيان معنى الخطاب.

فابن جني اعتمد السياق العاطفي في تفسير هذا البيت ، وتعيين المراد ، وهو سياقٌ غير كلامي يعتمد الانفعالات والعواطف والأحاسيس ويسهم في تحديد المعنى الاجتماعي والتواصل.[46]

وقد أشار نهاد الموسى إلى دور التواصل غير اللغوي (تبادل النظرات) في تحديد دلالة الخطاب اللساني ، إذ يقول : "إذا كان يبلغ من تأثير عناصر الموقف الخارجي في استعمال اللغة أن سبعين في المائة من درجة تأثير الكلام في موقف الخطاب مرجعها إلى ما يكون من النظرات المتبادلة عند الحديث و أنَّ قيمة الدلالة التعبيرية وتأثيرها يتدنيان إلى ثلاثين في المائة حسب إذا اقتصر الأمر على مجرد الكلام المنطوق"[47].

نلمس في قول نهاد الموسى أن التواصل غير اللغوي الممثل في الحركات الجسمية له دورٌ كبيرٌ في إيصال الخطاب ، ثُمَّ إنَّه يرجع إلى أسباب اجتماعية صرفة ، كما أنَّ المعنى الاجتماعي هو المعنى المستوحى من دراسة اللغة على أساس أنها مظهر من المظاهر الاجتماعية التي ترتبط بعناصر البيئة المحيطة غير العناصر اللغوية.

وقد سبق سيبويه ابن جني إلى إظهار الدور الذي يؤديه السياق والحال المشاهدة في تحديد المعنى وأمن اللبس وجلاء الغموض ، إنَّه يعتبر رائد النحو العربي الأول الذي جمع شتات من سبقه من العلماء ، وتجاوز الإعرابية للمفردات والجمل ، إلى الاهتمام بدراسة الدلالات في نطاق المحور السياقي الذي ترد فيه ، فقد يحتمل الكلام عدة احتمالات وعدة معانٍ في مثل: «أتاني رجلٌ ، يريد واحداً في العدد لا اثنين فيقال: ما أتاك رجلٌ ، أي أتاك أكثرُ من ذلك ، أو يقول أتاني رجلٌ لا أمرأةٌ فيقال: ما أتاك رجلٌ ، أي امرأة أتتْك. ويقول: أتاني اليومَ رجلٌ ، أي في قوّته ونفاذه ، فتقُول: ما أتاك رجلٌ ، أي أتاك الضُّعفاءُ"[48].

فهذه الجملة لها عدة احتمالات والسياق هو الفيصل في الحكم وأمن اللبس:

أ-ما أتاك رجلٌ واحدٌ بل أكثر (يحتمل الإفراد والتثنية والجمع).

ب- ما أتاك رجلٌ ذكرٌ بل امرأةٌ (يحتمل الجنس).

ج- ما أتاك رجلٌ قويٌ نافذٌ بل ضعيفٌ (معنى الرجولة من القوة).

هنا الحال المشاهدة وما يكشف الموقف الكلامي من قرائن كمعرفة المستمع بمقاصد المتكلم هو العامل الحاسم في التمييز ونفي اللبس.[49]

وقد اقتفى النحاة اللاحقون أثر سيبويه في إبراز دور السياق أو المعطيات السياقية في التحليل النحوي من ذلك المبرد، إذ يقول: "إذا رَأَيْت رجلاً فد سدد سَهْما فَسمِعت صَوت القرطاس وَالله أَي أَصَاب القرطاس أَو رَأَيْت قومًا يتوقعون هلالاً ثمَّ سَمِعت تَكْبِيرًا قلت الْهلَال وَالله أَي رَأَوْا الْهلَال"[50]، فالمبرد جعل السياق مسوغًا للحذف، ويقول في موطن آخر: "فَكل مَا كَانَ مَعْلُومًا في القَوْل جَارِيًا عِنْد النَّاس فَحَذفهُ جَازَ لعلم الْمُخَاطب"[51]، وقد علل السكاكي لحذف المسند إليه: "أما الحالة التي تقتضي طي ذكر المسند إليه فهي إذا كان السامع مستحضرًا له عارفًا منك القصد إليه عند ذكر المسند والترك راجع، إما لضيق المقام، وإما للاحتراز عن العبث بناءً على الظاهر"[52]، وضرب مثلاً لذلك قول الشاعر:

قال لي كيف أنت؟ قلت عليلٌ سهرٌ دائمٌ وحزنٌ طويلٌ

فأصل الجملة (قلت أنا عليلٌ)، ولم يتطرق السكاكي في تعليله للحذف إلى جمال الصورة البيانية أو إلى الاختلاف النحوي الذي يقتضيه الحذف، فقد ركز نظرته على المعنى الوظيفي والاجتماعي، الناتج عن ربط تركيب الكلام بمقتضى الحال، لظاهرة الحذف. ويأتي التعدد في كثير من الأحيان خادماً للناحية الاجتماعية في اللغة، ففي قوله تعالى:**﴿قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا لَوْنُهَا قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا تَسُرُّ النَّاظِرِينَ﴾ [البقرة، آ69]** تعدد خبر (إنَّ) في الآية الكريمة، ليتناسب مع الطبقة المخاطبة، وذلك لما يتصفون به من نقص في فطرتهم، وعقولهم، فهم ما برحوا يسألون عن صفات البقرة، التي أمرهم الله سبحانه ورسوله بذبحها، فكان يجب عليهم تنفيذ ما أمروا به دون طرح الأسئلة، لذلك تعدد خبر إنَّ في أكثر من تركيبٍ ليتمكن أولوا النقص من فهم المقصود، فهم لم يدركوا البقرة المعينة في الآية الكريمة إلا بعد ذكر ثلاثٍ من صفاتها.

فهذا يدل دلالةً واضحةً على أنَّ اللغة لا تنفك عن السياق الاجتماعي إضافة إلى بنائها الداخلي، فهي "تستمد مقاييسها عند سيبويه من معطيات النظام الداخلي للبناء اللغوي كما تستمد من معطيات السياق الاجتماعي التي تكتنف الاستعمال اللغوي"[53].

كما عد المبرد المقام عاملاً مهمًا في استقامة التركيب أو فساده ؛ ليقول: "لا ترى أَنَّك لَو قلت أَنا عبد الله مُنْطَلقًا لَكَانَ الْمَعْنى فَاسِدًا لِأَنَّ هَذَا الِاسْم لَا يكون لي فِي حَال الانطلاق ويفارقني فِي غَيره وَلَكِن يجوز أَن تَقول أَنا عبد الله مُصَغرًا نَفسك لِرَبِّك ثمَّ تَقول آكلا كَمَا يَأْكُل العبيد وشاربا كَمَا يشرب العبيد لِأَن هَذَا يُؤَكد مَا صدرت بِهِوَ كَذَلِكَ لَو قلت مفتخرا أَو موعدا أَنا عبد الله شجاعا بطلا وَهُوَ زيد كَرِيمًا حَلِيمًا أَي فاعرفه بِمَا كنت تعرفه بِهِ كَانَ جيدًا وَهَذَا بَاب إِنَّمَا يصلحه ويفسده مَعْنَاهُ فَكل مَا صلح بِهِ الْمَعْنى فَهُوَ جيدٌ وكل مَا فسد بِهِ الْمَعْنى فمردودٌ"[54].

فلما كان المقام مقام تصغيرٍ للنفس أو اختبارٍ، أو وعيدٍ، أو مدحٍ عدت الجملة مستقيمة، واستطاع بيان وظيفة الكلمات، آكلاً وشجاعًا وبطلاً وكريمًا حليمًا، ومن غير المعنى الاجتماعي أو معنى المقام كان التركيب فاسدًا.

وقد عدّ سيبويه موقف الاستعمال مرجعية لصحة التراكيب النحوية وخطئها فقد يكون التركيب صحيحًا في موقف، وربما لا يكون كذلك في موقفٍ آخر، من ذلك قوله: "وذلك أنَّ رجلاً من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال: أنا عبد الله منطلقًا، وهو زيد منطلقًا كان مُحالاً؛ لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق، ولم يقل هو ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية؛ لأنَّ هو وأنا علامتان للمضمَر، وإنما يضمِر إذا علم أنك عرفت من يعنى. إلا أن رجلاً لو كان خلفَ حائطٍ، أو في موضعٍ تجهله فيه فقلت من أنت؟ فقال: أنا عبد الله منطلقًا في حاجتك، كان حسنًا"[55].

وبعضُ العرب يقول: كلّمتُه فُوهُ إلى فِيَّ، كأنَّه يقول: كلّمتُه وفُوهُ إلى فِيَّ، أي كلّمتُه وهذه حالهُ. فالرفعُ على قوله كلّمتُه وهذه حالهُ، والنصبُ على قوله: كلّمتُه في هذه الحال، فانتَصب؛ لأنه حالٌ وقع فيه الفعل. وأما بايعته يدًا بيدٍ، فليس فيه إلا النصب؛ لأنه لا يَحسن أن تقول: بايعته ويدٌ بيدٍ، ولم يرد أن يُخبر أنَّه بايَعه ويدُه في يده، ولكنَّه أراد أن يقولَ: بايعتُه بالتعجيل.[56] ويوافق ذلك الحال في المباغتة مثل: بِعْتُ الشاءَ شاةً ودرهماً، وقامرتُه درهماً في درهمٍ، وسبب عدم مجيء هذه الحالات إلا كما هي عليه في الواقع، إنها حالاتٌ متعارفةٌ ومصطلحٌ عليها في التعامل، فلا "لا يجوز أن تقول: كلّمتُه فاه حتّى تقول إلى فيَّ، لأنَّك إنَّما تريد مشافَهةً، والمُشافهةُ لا تكون إلاّ من اثنين، فإنَّما يَصحّ المعنى إذا قلت إلى فِيَّ، ولا يجوز أن تقول بايعتُه يداً، لأنَّك إنَّما تريد أن تقول: أخَذَ منّي وأعطاني"[57].

وقد تنبه الزمخشري في مفصله وابن يعيش في شرحه إلى أهمية السياق والحال المشاهدة في أداء المعنى ، من ذلك قوله: "أن ترى رجلًا قد أَوْقَعَ أمرًا ، أو تَعرّضَ له ، فتقول: "متعرِّضًا لعَنَنٍ لم يَعْنِهِ" ، كأنّه قال: "فَعَلَ هذا متعرِّضًا" ، أو "دَنَا من هذا الأمر متعرِّضًا" ، والعَنَن: ما عَنَّ لك ، أي: عرض لك ، والمعنى أنّه دخل في شيء لا يَعْنِيه"[58].

ولعب المقام دورًا في تحليل الجملة العربية ففي ضوئه يمكن أن تفسر الكثير من الخلاف بين النحويين في تحديد المعاني الوظيفية للكلمات ومن ذلك اختلاف النحويين في إعراب كلمة (من) في قوله تعالى: **﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِن بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾** [آل عمران: 97].

فقد ذكر أبو حيان للنحويين أربعة آراء في إعراب (من) ويقول رابعها: "وَقَالَ بَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ: مَنْ مَوْصُولَةً فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ بِالْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ حَجٌّ ، فَيَكُونُ الْمَصْدَرُ قَدْ أُضِيفَ إِلَى الْمَفْعُولِ وَرُفِعَ بِهِ الْفَاعِلُ نَحْوَ: عَجِبْتُ مِنْ شُرْبِ الْعَسَلِ زَيْدٌ ، وَهَذَا الْقَوْلُ ضَعِيفٌ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى (...) وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ ، لِأَنَّهُ يَكُونُ الْمَعْنَى: أَنَّ اللَّهَ أَوْجَبَ عَلَى النَّاسِ مُسْتَطِيعِهِمْ وَغَيْرِ مُسْتَطِيعِهِمْ أَنْ يَحُجَّ الْبَيْتَ الْمُسْتَطِيعُ وَمُتَعَلِّقُ الْوُجُوبِ إِنَّمَا هُوَ الْمُسْتَطِيعُ لَا النَّاسُ عَلَى الْعُمُومِ"[59]. معنى ذلك أن المقام التشريعي يقتضي معنى معينًا يوجب ألا تكون كلمة (من) فاعلاً بالمصدر.[60]

إنَّ المرجعية في تحديد الصورة الإعرابية في التراكيب التي تحتمل وجوهًا إعرابيةً متعددةً ، عند النحاة العرب هو السياق الخارجي في كثير من الأحيان فقد كانوا يردون ذلك إلى قصد المتكلم وحال المخاطب.

فمن مراعاة حال المتكلم وما ترتب عليها من جواز الإعراب أنه: يجوز في الفعل المضارع بعد الواو المعطوف بها على فعل آخر النصب ويجوز فيه الرفع في مثل قوله تعالى: **﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام ، 27]** ؛ إذ يجوز في مثل هذه الأفعال الرفع "على وجهين: فأحدهما أن يشرك الآخر الأول. والآخر على قولك: دعني ولا أعود ، أي فإني ممن لا يعود ، فإنما يسأل الترك وقد أو جعل نفسه أن لا عودة له البتة ترك أو لم يترك ولم يرد أن يسأل أن يجتمع له الترك وأن لا يعود"[61].

ومن اعتبار قصد المتكلم واتخاذه ضابطًا في توجيه الإعراب ما أورده الرضي في سياق الحديث عن رفع الفعل المضارع بعد (حتى) أو نصبه ؛ إذ يذكر أنه إذا أردنا أن نعرف متى يرفع المضارع بعدها ، ومتى ينصب ، رددنا ذلك إلى قصد المتكلم: "فإن قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد (حتى) أما في حال الإخبار لو في الزمن متقدم عليه على سبيل حكاية الحال الماضية وجب رفع المضارع ،... وإن قصد المتكلم أن مضمون ما بعد (حتى) سيحصل بعد زمان الإخبار وجب النصب"[62].

كما أنَّ للسياق دوره في توجيه الإعراب ففي العطف على جواب الجزء مثلًا ، وكما أورده النحاة ، ثلاثة أوجهٍ للإعراب تخضع جميعها لمقصد المتكلم وهو عنصرٌ من عناصر المقام.

وقد ميز سيبويه بين قولنا: ما أدري أقام أم قعد[63] ، فالأولى تصور حال الشخص المقصود بالحديث أنه لم يكن بين قيامه وقعوده شيءٌ ، والثانية تعبر عن حال المتكلم.

سيبويه ربط التراكيب بالمعنى الذي تعبر عنه والمقام الذي تنبثق منه وصور حال المخاطب والمتكلم في كل جملة على حدة ، وهو بذلك «ينفذ إلى إدراك العلاقة بين اختيار إحدى صور جائزة في تركيب نحوي واحد ، واختلاف أحوال المتكلم في موقفه من عناصر ذلك التركيب.[64]

ولنلاحظ الفرق بين التركيبين التاليين :

أريد أن تضرب زيدًا فتهينه ⟵ المتكلم يريد الضرب والإهانة.

أريد أن تكرم زيدًا فتهينه ⟵ المتكلم يريد الإكرام ولا يريد الضرب.

فالمعنى في الأول: أريد أن تضرب زيدًا وأن تهينه ، أما في التركيب الثاني "فَالْمَعْنى أَنه لم يرد الإهانة إِنَّمَا أَرَادَ الْإِكْرَام فَكَأَنَّهُ فِي التَّمْثِيل أُرِيد أَن تكرم زيدًا فَإِذا أَنْت تُهينه"[65].

فالتمييز بين العطف على الفعل المنصوب بأن والقطع على الاستئناف يكمن في قصد المتكلم.

ولقد عد النحاة حال المخاطب وعلمه بالأمر أو جهله به ، ضابطًا مهمًّا في تحليل التراكيب المختلفة ففي الجملتين التاليتين: 1- هذا جاء بالأمس. 2- هذا الذي جاء بالأمس.

المتكلم في الجملة الأولى «مبتدئ خبرًا بأمر لم يبلغ السامع ولم يعلمه أصلاً.[66]

أما الجملة الثانية فالمتكلم معلم في أمر قد بلغه رأي المخاطب أن هذا صاحب ، فالجملة مع (الذي) ينبغي أن تكون جملة قد سبق السامع علم بها.

ومنه جواز قول: "مررت برجلٍ أبي عشرةٍ أبوه جاز ، لأنه قد يوصف به ، تقول هذا مال كلُّ مالٍ"[67] . ولكن لا يجوز إذا كان المخاطب يعرف من هم العشرة فيقطع على الابتداء ، تقول: مررت برجلٍ أبو عشرة أبوه.

ولا يجوز في مثل: "مررتُ بزيدٍ أخوه عمرٌ ولم يكن فيه إلا الرفع ، لأنَّ هذا اسمٌ معروفٌ بعينه ، فصار بمنزلة قولك: مررتُ بزيدٍ عمرٌ وأبوه"[68] .

ولعلم المخاطب دورٌ في تحديد العامل ، فلقد راعى سيبويه علم المخاطب بما يدور في الكلام من المعنى والتركيب واعتبره ملحظًا أساسيًا في تثبيت القاعدة ، أو تحديد العامل ، أو حذف ركن أساسي من الكلام ، ومن هذه المراعاة ، ترجيح عمل الفعل الثاني من ضربت وضربني قومك ، فقد رجح سيبويه إعمال الفعل الثاني حملًا على علم المخاطب من أنه عرف عمل الفعل الأول وهو ضربت وأنه وقع بالقوم ، ويستشهد على هذا بما جاء في قوله تعالى: **﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾**[الأحزاب ، 35] ، فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه[69] ؛ أي أنه حذف المفعول من الحافظات والذاكرات لدلالة ما تقدم ، والتقدير والحافظاتها والذاكراتها ، فعلم المخاطب بما جاء في القرينة اللفظية السابقة أغناه عن ذكر المفعول مرة أخرى.

ولم يكتف سيبويه بمراعاة حال المخاطب بل راعى السبب الذي يرتبط به المخاطب ، وذلك في مثل: "إنَّ الذي في الدار أخوك قائمًا"[70] ، فعلى هذا الظاهر لا يجوز إذا أردت أخوة النسب ، فهنا تعرب (أخوك) بدلًا من زيد وقائم خبر زيد فلا يجوز هنا أن يكون قائمًا حالًا من (أخوك) وإن جعلت (أخوك) في معنى المؤاخاة والمصادقة جاز لك أن تعرب (قائمًا)حالاً من أخوك.

وللمخاطب دورٌ بارزٌ في الحذف والإضمار ، ويكاد يكون له الدور الرئيسي في الحذف لأنه هو المتلقي ، فكيف المخاطب كلامه حسبما تقتضيه الحال التي يكون عليها المخاطب ، وما يكون لدى المخاطب من علم ومعرفة بالأمر ، فلا داعي لذكره.

يرى الحاج صالح أن المتكلم «قد استأنس بأن بعض هذه المواضع ، يكثر فيها الحذف والإضمار ، وبعضها يأتي فيها لفظ خاص غالبا ، وهذا ما أكده سيبويه عندما يردد عبارة لأن المخاطب يعلم أن هذا الموضع إنما يضمر فيه هذا الفعل لكثرة استعمالهم إياه.[71]

ومن الحذف لعلم المخاطب قولك: لا عليك وهذا ما جرى مجرى الأمثال الكثيرة الاستعمال وللعلم به لدى الجميع فيحذف اسم لا استخفافًا ، و«إنما أضمروا ما كان يقع استخفافًا ولأن المخاطب يعلم ما يعني فجرى بمنزلة المثل كما تقول: لا عليك ، وقد عرف المخاطب ما تعني: أنه لا بأس عليك ولا ضر عليك ولكنه حذف لكثرة هذا في كلامهم ولا يكون هذا في غير عليك.[72]

ومنه أيضا قولك: ولو أن زيدًا هنا وإنما يريد: لكان كذا وكذا» ،ومن الحذف لعلم المخاطب وكثرة الاستعمال خبر المبتدأ الواقع بعد لولا ، "وذلك قولك لولا عبد الله لكان كذا وكذا ، أي لولا عبد الله كان بذلك المكان ولولا القتال كان في زمن كذا وكذا ، ولكن حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام كما حذف الكلام من إما لا ، زعم الخليل رحمه الله ، أنهم أرادوا إن كنت لا تفعل غيره فافعل كذا وكذا إما لا ، ولكنهم حذفوه لكثرته في الكلام"[73].

من خلال ما مضى نرى التلاحم بين اللّغة ومحيطها الخارجي فلا يمكن أن تقوم لها دراسة أو تحليل بمعزل عن هذه الظروف وهذه المعطيات الخارجية ، وقد كان حاضرًا في أذهان نحاتنا القدماء أهمية البعد الاجتماعي في التحليل اللغوي.

5- خاتمة:

توصلنا من خلال العرض والمناقشة إلى النتائج الآتية:

- فتحت هذه الدراسة مقاربة بين علم الاجتماع واللسانيات ما مكن من عقد حوارٍ متكاملٍ وتفاعلٍ مشتركٍ بين العلمين.

- إن كلام اللغويين القدامى عن المعايير الاجتماعية مغايرٌ لكلام اللغويين المعاصرين ، فالمعايير الاجتماعية مبثوثة في كتب التراث النحوي من دون إشارة صريحة لها ، لأنها في حقيقتها ضوابطٌ تعين على بلوغ غاية النحويين في فهم اللغة وتعلمها واحتكام اللغويين القدامى إلى تلك المعايير لم يكن مبدأ أساسياً من مبادئ التحليل النحوي لديهم ، عكس اللسانيين المعاصرين ، وإنما اعتمدوها بقدر ما يلزم لبيان منهجهم وإيضاحه.

- أكد اللغويون المعاصرون بعد أن اتخذوا لأنفسهم منهجًا لسانيًا واضحًا نحو: الوصفي والوظيفي والسياقي والاجتماعي والتداولي... على أنَّ البعد الداخلي لا يفي بالغرض ، وأنَّ إضافة المعيار الاجتماعي يتوافق مع الطبيعة الاجتماعية للغة ووظيفتها لتتكيف والظروف السياسية والدينية والأعراف والتقاليد والأذواق التي أحاطت بالخطاب والحيز الزماني والمكاني.

- لم يقتصر نظر النحاة في التحليل النحوي على داخل التركيب ، بل امتد ليشمل خارجه وما يكتنفه من ظروفٍ ، فأخذوا يجيزون ويمنعون ويرجعون وجهًا إعرابيًا على آخر ، بالنظر إلى الظروف الخارجية التي تحيط بالتركيب سواء أكانت عناصر لغوية أم غير لغوية مثل حال المتكلم والمخاطب.

- اشترط اللسانيون المحدثون لتحقيق الكفاية في التحليل الوظيفي للخطاب اللساني وسائل إجرائية من نحو: الماجريات (المقام) العرف ، والظواهر السياقية واعتمادهم المعنى غاية التحليل اللغوي والدرس النحوي.

لذا نجد أن الخطاب اللساني نسيج من العلاقات الداخلية التي تكشف عنها العلاقات الخارجية ، والمتكلم له الدور الرئيسي في عملية الخطاب ، يكيفه بما يتفق مع ما يريده ، كما أنَّ المخاطب أحد أعمدة الموقف الكلامي في تكييف الخطاب ، وتجب مراعاة حاله. وعليه لا تستطيع اللسانيات الحديثة أنْ تغض النظر عن توظيف المعيار الاجتماعي في فهم الخطاب اللساني الذي ينتمي إليه متحدث اللغة والمتلقي ، والعلاقة الاجتماعية بينهما والخلفية المعرفية وطبيعة التفاعل الاجتماعي ، كلها تتدخل في استخدام كل عنصرٍ من عناصر اللغة ، وفي وضع المعايير ، وتقرير القواعد الحدودية "الصواب والخطأ" ، ولذا يتعين في تحليلنا النحوي بكل ما يدور في المجتمع من الظواهر الاجتماعية (عادات/ عقائد/ سلوك ومعاملات) فنرى كل ما يدور بين الأفراد في المجتمع يدور بين المفردات في اللغة.

6- مصادر البحث ومراجعه:

العربية:

1. ابن جني ، الخصائص ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط4 ، د ت.
2. ابن خلدون ، المقدمة ، تحقيق: خليل شحادة ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط1 ، بيروت ، لبنان ، 1432هـ ، 2003م.
3. ابن منظور ، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، ط3 ، 1414هـ.

4. ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، قدم له الدكتور إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 11422هـ، 2001.
5. أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، لبنان، دط، 1420هـ.
6. الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريوش.
7. تمام حسان مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 1990.
8. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، ط5، 2006.
9. تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2006.
10. الجاحظ، البيان والتبيين، دار الكتب العلمية، بيروت.
11. الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد المتوفى: 538هـ)، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، 1419 هـ- 1998م.
12. سالم محمد الخوالدة، السياق والمعنى عند الإمام أبي حامد الغزالي، في ضوء علم اللغة الحديث، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن.
13. السكاكي (يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي المتوفى: 626هـ)، مفتاح العلوم، ضبط وتعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، 1407 هـ - 1987 م.
14. الشافعي (أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي، المتوفى: 204هـ)، الرسالة، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء، المنصورة، مصر، الطبعة الأولى، 1422 هـ/2001م.
15.صبري السيد، علم اللغة الاجتماعي: مفهومه وقضاياه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1995.
16. عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية (موفم)، الرغاية، الجزائر، 2012.
17. عبد السلام المسدي، الأسلوبية والأسلوب، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ط2، 1982.
18. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ، 2001.
19. عيسى برهومة، اللغة والجنس (حفريات لغوية في الذكورة والأنوثة)، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 2002.
20. المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.
21. محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، طبعة منشأة المعارف بالإسكندرية، 1988.

22. محمد عيد ، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ، عالم الكتب ، القاهرة.
23. محمود السعران ، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، ط1 ، دار المعارف ، مصر ، 1962.
24. مصطفى بوشوك ، علم اللغة الاجتماعي وتعليم العربية الفصحى ، المدرسة العليا للأساتذة ، الرباط ، عدد 5/4.
25. معاذ مها محمد فوزي ، الأنثروبولوجيا اللغوية ، دار المعرفة الجامعية ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، 2005.
26. ميشال زكريا ، مباحث في النظرية الألسنية ، المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر ، ط3 ، 1985.
27. نهاد الموسى ، الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية ، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية ، الجامعة التونسية ، 1986.
28. نهاد الموسى ، الصورة والصيرورة بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2003.
29. نهاد الموسى ، قضية التحول إلى الفصحى ، دار الفكر ، عمان ، ط1 ، 1985.
30. نهاد الموسى ، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج البحث اللغوي الحديث ، دار البشير ، مكتبة وسام ، عمان ، الأردن ، ط2 ، 1987.
31. هادي نهر ، اللسانيات الاجتماعية عند العرب ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط1 ، 1998.

المترجمة:

1. بيار أشار ، سوسيولوجيا اللغة ، تر: عبد الواحد ترو ، منشورات عويدات ، بيروت ، ط1.
2. فرديناند دي سوسير ، دروس في الألسنية العامة ، ترجمة: صالح القرمادي وآخرون ، الدار العربية للكتاب ، 1985.
3. ماريو نوال غازي بريور ، المصطلحات المفاتيح في اللسانيات ، ترجمة: عبد القادر فهيم الشيباني ، سيدي بلعباس ، الجزائر ، ط1 ، 2007.
4. هدسون ، علم اللغة الاجتماعي ، تر: محمود عياد ، دائرة الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ط1.

7- الهوامش والإحالات:

[1]- عيسى برهومة ، اللغة والجنس (حفريات لغوية في الذكورة والأنوثة)، دار الشروق ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2002 ، ص11.

[2]- هادي نهر ، اللسانيات الاجتماعية عند العرب ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط1 ، 1998 ، ص45.

[3]- بيار أشار ، سوسيولوجيا اللغة ، تر: عبد الواحد ترو ، منشورات عويدات ، بيروت ، ط1 ، ص13.

[4]- محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، دت، ص120.

[5]- معاذ مها محمد فوزي، الأنثروبولوجيا اللغوية، دار المعرفة الجامعية، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 2005، ص109.

[6]- مصطفى بوشوك، علم اللغة الاجتماعي وتعليم العربية الفصحى، المدرسة العليا للأساتذة، الرباط، عدد 5/4، دت، ص42.

[7]- الجاحظ، البيان والتبيين، دار الكتب العلمية، بيروت، دت، ص144.

[8]- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414ه، ص211.

[9]- م ن، ص231.

[10]- الزمخشري، (أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد المتوفى: 538ه)، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت—لبنان، الطبعة الأولى، 1419 ه- 1998م، ص484.

[11]- الشافعي، (أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي، المتوفى: 204ه)، الرسالة، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء، المنصورة، مصر، الطبعة الأولى، 1422 ه/2001م، ص22.

[12]- ابن خلدون، ، المقدمة، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 1432ه، 2003م، ص570-571.

[13]- ابراهيم خليل، عن السياق في البحث اللغوي عند العرب، مخطوطة رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، ص37.

[14]- محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ط1، دار المعارف، مصر، 1962، ص338.

[15]- عيسى برهومة، اللغة والجنس، ص21.

[16]- السكاكي، (يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي المتوفى: 626ه)، مفتاح العلوم، ضبط وتعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان، الطبعة الثانية، 1407 ه- 1987م، ص168.

[17]- ابن جني، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، د ت، ص246.

[18]- عيسى برهومة، اللغة والجنس، ص26.

[19]- صبري السيد، علم اللغة الاجتماعي: مفهومه وقضاياه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1995، ص169.

[20]- م ن، ص171.

[21]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422ه، 2001، ص8 وما بعدها.

[22]- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 1990، ص 255-286.

[23]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، ط5، 2006، ص337.

[24]- م ن، ص337.

[25]- م ن، ص337.

[26]- م ن ، ص337.
[27]- م ن ، ص337.
[28]- فرديناند دي سوسير ، دروس في الألسنية العامة ، ترجمة: صالح القرمادي وآخرون ، الدار العربية للكتاب ، 1985 ، ص189.
[29]- م ن ، ص190.
[30]- محمد عيد ، أصول النحو العربي ، ص266.
[31]- م ن ، ص266 و تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص233.
[32]- عبد السلام المسدي ، الأسلوبية والأسلوب ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا ، تونس ، ط2 ، 1982 ، ص71.
[33]- نهاد الموسى ، الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية ، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية ، الجامعة التونسية ، 1986 ، ص12.
[34]- ابن جني ، الخصائص ، ص248.
[35]- عبد السلام المسدي ، الأسلوبية والأسلوب ، ص54.
[36]- فرديناند دي سوسير ، محاضرات في اللسانيات العامة ، ص204.
[37]- ميشال زكريا ، مباحث في النظرية الألسنية ، المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر ، ط3 ، 1985 ، ص57.
[38]- نهاد الموسى ، الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية ، ص13.
[39]- ماريو نوال غازي بريور ، المصطلحات المفاتيح في اللسانيات ، ترجمة: عبد القادر فهيم الشيباني ، سيدي بلعباس ، الجزائر ، ط1 ، 2007 ، ص50.
[40]- عبد الرحمن الحاج صالح ، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية (موفم) ، الرغاية ، الجزائر ، 2012 ، ص 10/9.
[41]- م ن ، ص216.
[42]- نهاد الموسى ، قضية التحول إلى الفصحى ، دار الفكر ، عمان ، ط1 ، 1985 ، ص63.
[43]- السكاكي ، مفتاح العلوم ، ص168.
[44]- سالم محمد الخوالدة ، السياق والمعنى عند الإمام أبي حامد الغزالي ، في ضوء علم اللغة الحديث ، رسالة ماجستير ، جامعة آل البيت ، الأردن ، دت ، ص110.
[45]- ابن جني ، الخصائص ، ص249.
[46]- نهاد الموسى ، الصورة والصيرورة بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2003 ، ص186.
[47]- م ن ، ص126.
[48]- سيبويه ، الكتاب ، ج1 ، ص55.
[49]- نهاد الموسى ، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج البحث اللغوي الحديث ، دار البشير ، مكتبة وسام ، عمان ، الأردن ، ط2 ، 1987 ، ص91.
[50]- المبرد ، المقتضب ، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، دت ، ص129/4.

[51]- م ن ، ص254/3.
[52]- السكاكي ، مفتاح العلوم ، ص176.
[53]- نهاد الموسى ، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج البحث اللغوي الحديث ، ص92.
[54]- المبرد ، المقتضب ، ص311/4.
[55]- سيبويه ، الكتاب ، ص80/2-81.
[56]- م ن ، ص391/1.
[57]- سيبويه ، الكتاب ، ص80/2-81.
[58]- ابن يعيش ، شرح المفصل للزمخشري ، قدم له الدكتور إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 11422هـ ، 2001 ، ص32/2.
[59]- أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط ، تحقيق: صدقي محمد جميل ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، دط ، 1420هـ ، ص276/3.
[60]- محمد إبراهيم عبادة ، الجملة العربية دراسة لغوية نحوية ، طبعة منشأة المعارف بالإسكندرية ، 1988 ، ص169-170.
[61]- سيبويه ، الكتاب ، ص44/3.
[62]- الأستراباذي ، شرح الرضي على الكافية ، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاريوش ، دت ، ص2/ 242-243.
[63]- سيبويه ، الكتاب ، ص171/3.
[64]- نهاد الموسى ، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج البحث اللغوي الحديث ، ص93.
[65]- المبرد ، المقتضب ، ص33/2.
[66]- الجرجاني ، دلائل الإعجاز في علم المعاني ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1422هـ ، 2001 ، ص201.
[67]- سيبويه ، الكتاب ، ص27/2.
[68]- م ن ، ص34/2.
[69]- م ن ، ص74/1.
[70]- م ن ، ص148/2.
[71]- عبد الرحمن الحاج صالح ، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية ، ص57.
[72]- سيبويه ، الكتاب ، ص224/1.
[73]- م ن ، ص129/2.